بانتظار شهر عسل أميركي إيراني: نتنياهو وأردوغان والمصير المرتبك

فرنسا- فراس عزيز ديب

قد لا نتوه في الأسباب التي جعلت المواطن العربي لا يكترث للخبر القائل إن الكيان الصهيوني جنّد «ولا يزال» شخصيةً عربية نافذة قد تصل إلى لقب «زعيم» لتنفيذ المشيئة الإسرائيلية فقدم لها خدمات جلية. في الواقع هي ليست المرة الأولى التي يتم فيها تجنيد رئيس أو أمير عربي للعمل لمصلحة إسرائيل، فالتاريخ يعلمنا أن الكيان الصهيوني سابقاً قام بتعيين رئيس وهو اللبناني سيئ الذكر «بشير الجميل» الذي يتم نعته عبر بعض ما يسمى بالإعلام المقاوم «الشهيد». كذلك الأمر فإن كلمات الإطراء والمجاملات بين ملك شرقي نهر الأردن السابق الحسين بن طلال ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين ليلة توقيع اتفاق وادي عربة استفزت الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون ليسألهما عن تاريخ العلاقة بينهما، ليكتشف أنها تمتد لعقود وحتى ما قبل حرب ١٩٦٧. ثم ماذا عن عرّاب كامب ديفيد الرئيس المصري الأسبق أنور السادات؟ ألم يكن وصوله للسلطة أساساً اختراقاً لإرث جمال عبد الناصر وضربة تحت الحزام لكل المؤمنين بالمشروع القومي العربي، وما زلنا نحصد نتاج كوارثه حتى يومنا هذا؟

هذا في العلن، أما إن تحدثنا في السر فإن الدول التي قد يستثنى قادتها من الاتصال مع إسرائيل قد لا تتجاوز نصف عدد أصابع الكف الواحد، لدرجة نتجاوز فيها خبراً كهذا لنذهب إلى ما هو أهم: ماذا عن توقيت تسريبات كهذه لا يشبهها إلا مسرحية تسريبات ويكيليكس التي لا يزال هناك من يظن أنها تسريبات خرجت من دون علم الولايات المتحدة؟ لعلّ نظرة واحدة للنتائج التي أدت إليها ويكيليكس ستعطينا الفكرة عن أسباب نشرها، فهل يريد الإسرائيليون استنساخ السيناريو؟

ربما بدت قيادة الحرب الإسرائيلية بحاجة إلى قنبلة ما تشغل الشارع العربي بعيداً عن انتكاستها الأخيرة في الجنوب اللبناني ورد المقاومة المزلزل في عمق الأراضي المحتلة، لكنها بغباء اختارت آخر ما يمكن أن يشغل بال المواطن العربي.

في الوقت ذاته قد تبدو قيادة الحرب الإسرائيلية تلعب لعبة الابتزاز مع الزعيم المذكور، فأعلنت صراحةً أن هناك من يعمل لمصلحتها، لكن بنظرة منطقية فإن العالم العربي اليوم لا يبدو أنه يملك ذاك الزعيم الذي يعتبر خدماته لإسرائيل هي أسرار محفوظة، فدول المغرب العربي بعيدةٌ عن هذا الصراع، والعراق ولبنان ليس فيهما ما يسر الناظرين، الأردن ومصر أساساً يرتبطون بعلاقات مع إسرائيل، بل إن الرئيس عبد الفتاح السيسي أعلن صراحةً أن أمن المواطن الإسرائيلي من أمن المواطن المصري، لتبقى الدائرة حول منطقة الخليج تقودنا إلى مشيختي قطر والسعودية، لكن بكلتا المشيختين لا يبدو أن هذا التطبيع مثار اهتمام لأنهما أساساً مكشوفتان للإسرائيلي، فهل يعني هذا الأمر أن الإعلان الإسرائيلي صورة محدثة عن الصراع السعودي القطري؟

ربما هو كذلك، هذا الأمر قد يدعم فكرة الاعتقاد بأن السعودية تقف خلف هذه التسريبات، و«الزعيم» المقصود عملياً هو أمير قطري تمثّل مشيخته الذراع المالية لحركة الإخوان المسلمين المجرمة، ولعل الهدف من نشر هذه المعلومات هو الفشل الذي تعانيه سياسة النظام الإخونجي في كل من قطر وتركيا بلجم الجناح العسكري لحركة حماس، تحديداً أن إسرائيل لا تنظر لمغادرة حماس لدمشق كانتصار، باعتبار أن الجناح السياسي الذي كان بحماية دمشق لم يعد له أي تأثير في الجناح العسكري الذي فيما يبدو وكأنه ما زال يتمتع بالاستقرار المطلوب، على هذا الأساس فإن إسرائيل تريد أن تلعب مع القطريين لعبة جديدة أو أن السعودية اشتمت رائحة التهدئة فباتت تسعى عملياً إلى إعادة ترتيب الأولويات بما فيهم آلية خلافها مع قطر، حتى لو كان ذلك عبر شراء الملفات المتعلقة بالقطريين، فكيف ذلك؟

في الأسبوع الماضي تحدثنا عن ارتفاع حظوظ التهدئة مقابل تراجع حظوظ الصدام، هذه الفكرة دعمها توالي الأحداث، فإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب إقالة جون بولتون من منصبه كمستشار للأمن القومي لا يخرج عن هذا السياق، تحديداً أن الجميع كان ينظر لتعيين بولتون بالفريق الترامبي كما لو أن ترامب يشكل حكومة حرب مبنية على الصقور. سقط وزير الدفاع السابق جيمس ماتيس وسقط بولتون، حتى المبعوث الأميركي للشرق الأوسط جيسون غرينبلات المعني بتنفيذ ما يسمونها «صفقة القرن» أطيح به للمجيء بـ«ولد» مغمور. أحداثٌ قد تعطينا صورة بأن فكرة صفقة القرن باتت أبعد من الثلاجة، وفي السياق ذاته بدت الحرب مع كوريا الديمقراطية أبعد من الخيال، أما في الحالة الإيرانية فإن الوقائع تأخذنا إلى ما هو أبعد من «شهر عسل» قادم بين الإيرانيين والأميركيين.

القصة لا تتوقف هنا، بل إنه وقبل الزيارة التي قام بها رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو إلى موسكو ولقائه الرئيس فلاديمير بوتين تحدثت معلوماتٌ صحفية عن قيام مقاتلات روسية باعتراض مقاتلات إسرائيلية كانت تهدف إلى شنّ هجوم على ما يسمونه «معسكراً لفيلق القدس الإيراني في سورية». كما جرت العادة فإن جيش الاحتلال الإسرائيلي نفى وقوع الحادثة، لكن نفيهم هذا لا يشبهه إلا نفيهم المتكرر لعدم وجود ردود من محور المقاومة على عدوانهم، أو بأسوأ الأحوال عدم سقوط قتلى ليكذّبوا أنفسهم بعد فترة بإعلانهم مقتل عسكريين بحوادث سير!

نتنياهو عملياً أخفق خلال الزيارة بالحصول حتى على الدعم الانتخابي الصوري، فكيف بالدعم الذي كان ينتظره بما يتعلق بتعويم فكرة «الخطر الإيراني» في سورية؟

إن السجال الروسي الإسرائيلي حول العديد من الخلافات التي ظهرت خلال لقاء بوتين نتنياهو تأخذنا إلى مسلّمتين:

الأولى أن جو التهدئة يجب أن يبقى مصوناً حتى لو اضطرت المقاتلات الروسية للتدخل، إلا أن كانت المنغصات تنطلق من عمق الأراضي المحتلة، الثانية أن الروس عملياً ما كانوا ليقدموا على خطوات كهذه لو لم تكن ضمن إطار التفاهمات الروسية الأميركية الأشمل التي فيما يبدو كأنها تسير بهدوء، ليبدو أشدّ المتضررين منها جهتين:

الجهة الأولى، رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان: بواقعية تامة يبدو رئيس النظام التركي الحلقة الأضعف في كل ما يجري، القضية ليست فقط بما يعانيه من انشقاقات حزبية، هذا الأمر يبدو تفصيلاً صغيراً، فهو لن يتخلى عن السلطة ديمقراطياً حتى لو دخلت تركيا حرباً أهلية، القضية الأهم تبدو لديه إمكانية التمسك بإدلب لأن خروجها من بين يديه سيعني عملياً ضياع حلمه السوري إلى الأبد، تحديداً أن الفكرة كانت قائمة على تشكيل ذاك الحزام من عين ديوار شرقاً وصولاً إلى راجو في الشمال الغربي حتى بداما في الجنوب الغربي، وسقوط إدلب يعني عملياً سقوط الورقة الأهم ومن ثم تبقى المنطقة العازلة التي تم تشكيلها تحصيل حاصل، وخاصةً أن الأميركي ذات نفسه لا يعيرها أهمية، بل هناك رفضٌ رسمي من قبلهم حتى لزيادة عدد القوات الأميركية، على العكس هم يلمحون لتخفيضها. على هذا الأساس يتجسد الصراخ التركي ودعوة الأوروبيين للمساعدة وتهديدهم بطوفان اللاجئين، لكن هل حقاً إن الأوروبيين مقتنعون أن في إدلب ٤ ملايين نسمة؟ هل سيتعظون أم سيخضعون للابتزاز من جديد؟

الجهة الثانية، بنيامين نتنياهو: حال نتنياهو لا يختلف عن حال زميله في التطرف رجب طيب أردوغان، وهو فيما يبدو ينتظر تكرار السيناريو الفرنسي في الانتخابات عندما أوعزت الأحزاب لمناصريها بالتصويت لإيمانويل ماكرون لتجنب وصول مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبين إلى السلطة، لكن الفرق هنا وهناك شاسع، حتى اليمين المتطرف الفرنسي هو أكثر عقلانية وسلام من عتاة السلام في الكيان الغاصب، ولعله بدل انتظار السيناريو الذي أتى بماكرون إلى الرئاسة، يبدو أنه ينتظر سيناريو الفساد والهزيمة الذي قاد رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت نحو السجن، أما بما يتعلق بالقيادات فلا فرق بين الإجرام الذي يمثله أفيغدور ليبرمان والإجرام الذي يمثله باقي المرشحين، الفرق الوحيد فقط أن وصول الأكثر تطرفاً قد يعجّل بالنهايات السعيدة، فهل سيطول الأمر؟

ربما علينا أن ننتظر اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قد تحمل الكثير من السيناريوهات التي كانت قبل أسابيع مجرد أحلام، لننتظر ونشاهد.

اجتماعات للدول المعادية لسورية واتصالات مكثفة لـ«المعارضات»

الوطن

مع الهزائم المدوية التي منيت بها أدواتها الإرهابية في الميدان، بدأت الدول المعادية لسورية اجتماعات في جنيف، بالترافق مع تكثيف «المعارضات» من اتصالاتها الدولية.

تأتي تلك الاجتماعات والاتصالات في وقت حقق الجيش العربي السوري وحلفاؤه تقدما استراتيجيا على الصعيد الميداني، تمثل بتحرير ريف حماة الشمالي وأجزاء من ريف إدلب الجنوبي من التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي أثار امتعاض الدول الداعمة للإرهابيين و«المعارضات» ودفعها للمطالبة بوقف العملية.

وحسب مواقع الكترونية معارضة، التقى رئيس «الائتلاف» المعارض أنس العبدة، وزير خارجية دولة الفاتيكان الكاردينال بييترو بارولين في مقر الخارجية في دولة الفاتيكان، مشيرة إلى أن زيارة وفد «الائتلاف» الذي تهمين عليه حركة «الإخوان المسلمين» إلى ايطاليا، تشمل لقاءات أخرى مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية الإيطالية ودائرة الشرق الأوسط في الخارجية الإيطالية، إضافة إلى المبعوث الإيطالي الخاص لسورية.

من جانبه، أشار عضو ما يسمى «الهيئة السياسية» في «الائتلاف» بدر جاموس، إلى ضرورة الإسراع في إطلاق عمل لجنة مناقشة الدستور، ورفع كل العوائق أمام تشكيلها، حسب المواقع.

وقبل ذلك بدأ في جنيف، الخميس الماضي، اجتماع ما تسمى «مجموعة الدول المصغرة» حول سورية، على مستوى الخبراء والمبعوثين الدوليين، تحضيراً للاجتماع الوزاري المجدول في ٢٦ من أيلول الجاري في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وتضم «مجموعة الدول المصغرة» عدداً من الدول اغلبها معادية لسورية وتدعم التنظيمات الإرهابية في سورية وهي: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ومصر والسعودية والأردن.

وجرى اجتماع «المجموعة» على مستوى المندوبين والسفراء لمناقشة الملف السوري.

ووفق المواقع، شارك في الاجتماع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، حيث أشار جاموس خلاله إلى ضرورة البدء بأعمال لجنة مناقشة الدستور قبل اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وعاد جاموس إلى الحديث عن أضغاث أحلام «المعارضات» والدول الداعمة لها حول تشكيل «هيئة حكم انتقالي»، بينما ذكر المبعوث الأميركي الخاص جيمس جيفري، أن الاجتماع تضمن «حوارًا مثمرًا للغاية حول الوضع في سورية والمسار المستقبلي بموجب القرار ٢٢٥٤».

وجدد جيفري المطالبة بوقف عملية الجيش العربي السوري في إدلب، علماً أن تلك العملية تستهدف التنظيمات الإرهابية التي يعتبر «جبهة النصرة» أبرزها.

وأشارت المواقع إلى أن رئيس «هيئة التفاوض» نصر الحريري التقى المبعوث الأممي في مقر الأمم المتحدة في جنيف، وذكرت أنه تمت مناقشة الوضع الميداني والإنساني في إدلب وتطورات العملية السياسية وبشكل خاص إطلاق لجنة مناقشة الدستور وضرورة إيجاد آليات واضحة لعملها ومهامها، كما تم الحديث عن الوضع الميداني في شمال شرق سورية إضافة إلى ملف الموقوفين.

اجتماع «مجموعة الدول المصغرة» في جنيف (رويترز)

تنظيم حليف لـ«النصرة» أقر به

أميركا تواصل محاولات التغطية على دعمها للإرهاب في سورية

الوطن

واصلت الولايات المتحدة الأميركية محاولاتها الرامية إلى التغطية على دعمها للتنظيمات الإرهابية في سورية، في وقت أقرت ميليشيا «جيش العزة» التي تنشط في شمالي غربي البلاد ومتحالفة مع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بهذا الدعم.

وأعلن فريق التواصل التابع لوزارة الخارجية الأميركية بحسب مواقع إلكترونية معارضة، رصده مبلغاً يصل إلى ٥ ملايين دولار أميركي لمن يدلي بأية معلومة عن ثلاثة من قادة تنظيم «حراس الدين»، الذي ينتشر في عدة مناطق بإدلب، والتابع لتنظيم «القاعدة» الإرهابي.

وكانت الخارجية الأميركية أعلنت الأربعاء الماضي في بيان، إدراج تنظيم «حراس الدين» في لائحة التنظيمات الإرهابية وكذلك متزعمه المدعو فاروق السوري، المعروف بـ«أبو همام الشامي»، علما أن «حراس الدين» متحالف مع تنظيم «النصرة» في إدلب، الذي يعتبر فرع «القاعدة» في سورية.

ويتناقض قرار الخارجية الأميركية مع ممارسات واشنطن على الأرض، ذلك أنها تصنف «النصرة» كتنظيم إرهابي، على حين تطالب الجيش العربي السوري بوقف العملية العسكرية ضده في إدلب.

ونشر فريق التواصل، أسماء القادة وهم، سامي العريدي وهو أردني الجنسية، ويعرف أيضاً باسم «أبو محمد الشامي»، و«أبو عبد الكريم المصري» وهو مصري الجنسية، و«فاروق السوري» ويعرف أيضاً باسم «سمير حجازي» أو «أبو همام الشامي».

وأشار الفريق إلى أن العريدي كان قيادياً في «النصرة» وهو أحد أكبر المسؤولين الشرعيين في التنظيم، أما عبد الكريم المصري فكان وسيطاً لـ«النصرة» وعضواً فيما يسمى مجلس شورى «حراس الدين» عام ٢٠١٨، على حين إن «الشامي هو القائد العام لـ«حراس الدين» وكان قيادياً في «النصرة».

وأكدت العديد من التقارير والتحليلات الغربية دعم الولايات المتحدة الأميركية لتنظيمي داعش و«جبهة النصرة» المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

على خط مواز، وفيما يؤكد دعم أميركا للتنظيمات الإرهابية في سورية، اعترف قائد العمليات في ميليشيا «جيش العزة»، العقيد الفار مصطفى البكور، في تصريح نقلته مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة، بهزيمة الميليشيا على يد الجيش العربي السوري في ريف حماة الشمالي، وأكد، أن هذه الميليشيا «تعرضت لهزة كبيرة بسبب خروجها من أهم معاقلها في ريف حماة الشمالي».

وأقر البكور بتلقّي «جيش العزة» المتحالف مع «النصرة» في شمالي غربي سورية دعماً من الجانب الأميركي عبر غرفتي «الموم» و«الموك».

وكانت الولايات المتحدة التي تحتل مناطق في شمالي وشمالي شرقي سورية أنشأت غرفتي «الموم» في تركيا و«الموك» في الأردن، لإدارة التنظيمات الإرهابية التي تنشط في سورية، وتوجيه اعتداءاتها على الجيش العربي السوري والمدنيين السوريين والبنى التحتية في البلاد.

قمة رؤساء ضامني أستانا غداً.. وأردوغان بين مطرقة انشقاقات داخلية وسندان هزائم خارجية

الوطن- وكالات

تعقد غداً قمة ثلاثية لرؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا (روسيا وتركيا وإيران) في أنقرة، وسط تطورات على الساحة السورية تفرض على رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان المأزوم داخلياً وخارجياً، الخضوع لمطالب نظيريه الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني المتكررة بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه فيما يخص الملف السوري بعد تلكئه المتواصل بتنفيذها.

وتعتبر القمة الثلاثية لرؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا الخامسة من نوعها حول سورية منذ انطلاق هذا المسار في بداية عام ٢٠١٧.

وقال بيان صادر عن دائرة الاتصال في الرئاسة التركية، الجمعة، وفق وكالة «الأناضول»: إن «القمة الثلاثية ستبحث الأزمة السورية وخاصة الوضع في إدلب، كما سيتناول الزعماء الثلاثة سبل إنهاء الصراع الدائر في إدلب، وشروط العودة الطوعية للمهجرين وتوفير الظروف اللازمة لذلك».

كذلك ستبحث القمة حسب البيان، موضوع نقاط المراقبة التركية، ومحاربة التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، وإيجاد حل سياسي دائم في سورية.

بدوره، ذكر مساعد الرئيس الروسي، يوري أوشاكوف، للصحفيين الجمعة، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن الزعماء الثلاثة سيبحثون في إطار القمة، بصورة مفصلة الوضع في إدلب وشمال شرق سورية، لافتاً إلى أن الأوضاع في هذه المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية المركزية «لا تزال متوترة وهناك وجود كبير للإرهابيين».

وأضاف: إنهم سيبحثون «مسائل متعلقة بدفع العملية السياسية إلى الأمام بجهود السوريين أنفسهم وبمساعدة الأمم المتحدة على نحو يتماشى مع بنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤».

وتابع: «وسيصبح إتمام عملية تشكيل اللجنة الدستورية وإطلاق عملها توافقا مع قرارات مؤتمر الحوار السوري المنعقد في كانون الثاني ٢٠١٨ في مدينة سوتشي، مرحلة مهمة ضمن جهود تفعيل العملية السياسية».

وأوضح أن المواضيع الأخرى التي ستطرحها القمة هي الوضع الإنساني في سورية ومساعدة المهجرين وإعادة إعمار البنى التحتية وإزالة الألغام، مشيراً إلى أنه وعلى هامش القمة وقبل بدء أعمالها، سيعقد الرئيس الروسي لقاءات ثنائية مع نظيريه التركي والإيراني، ستتناول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، علاوة على «ضبط الساعة» فيما يتعلق بالملف السوري.

تأتي القمة في وقت بات فيه رئيس النظام التركي، واقعاً بين سندان الضغوط الداخلية مع الانشقاقات المتتالية في حزبه «العدالة والتنمية»، ومطرقة سياسته الخارجية، خصوصاً تجاه سورية، وذلك بعد أن قررت دمشق وبدعم من روسيا تنفيذ الاتفاقات التي أخل بها النظام التركي فيما يتعلق بالوضع في إدلب بالحديد والنار، ما يرجح أن يكون رئيس هذا النظام أمام نظيريه الروسي والإيراني في موقف لا يحسد عليه.

وفي موقف يعكس المكابرة التي اعتاد رئيس هذا النظام ممارستها أعلن أردوغان، أن بلاده «لا تعتزم» سحب قواتها الاحتلالية من نقاط المراقبة التي أقامتها في محافظة إدلب، ونفى حسب «رويترز»، وجود أي اتصالات بين حكومتي أنقرة ودمشق بشأنها، مضيفاً في الوقت نفسه أن «هناك تنسيقاً بهذا الخصوص مع روسيا بشكل رئيسي وجزئياً مع إيران».

وفي محاولة للظهور بمظهر القوي، على عكس ما هو الواقع حيث تكبدت التنظيمات الإرهابية التي يدعمها هزائم مريرة، أشار أردوغان إلى أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي في حال تعرض نقاطها في إدلب لأي مضايقات أو هجمات من الجيش السوري، قائلاً: إنه في هذه الحالة «سنتخذ ما يلزم من خطوات في حينه».

وبما يثبت نياته الاستعمارية، أكد أردوغان أن انسحاب قواته الاحتلالية من هذه النقاط «ليس وارداً في الوقت الحالي».

من جهة ثانية، أشار أردوغان إلى أنه سيناقش مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب عندما يلتقيان على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبدأ الأسبوع القادم، خطط إقامة ما تسمى «المنطقة الآمنة»، وقال: «المنطقة الآمنة ضرورية. لن نسمح بوجود منطقة إرهابية على حدودنا وسنتخذ كل الخطوات اللازمة مهما كانت في هذا الخصوص».

«الباقر» يؤكد جهوزيته لاقتحام ريف دير الزور الغربي: لا نرضى أن يحكمنا الكردي أو الأميركي والصهيوني

الوطن - وكالات

جدد لواء «الباقر» الرديف للجيش العربي السوري التأكيد على جهوزيته لتحرير ريف دير الزور الغربي وطرد «قوات سورية الديمقراطية- قسد» منه، مشدداً على أن عشائر الجزيرة لا تقبل بحكم الكردي أو الأميركي والصهيوني، ولن نقبل بحكم غير الرئيس بشار الأسد والدولة السورية.

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أنه وصله «شريط مصور جديد يظهر قيادي ميداني ضمن لواء الباقر التابع لشيخ عشيرة البكارة نواف البشير، وهو يتحدث مع أحد الضباط الروس بعد يومين من ظهوره بشريط مصور من المكان ذاته وهو يهدد ويتوعد بالهجوم على الريف الغربي لدير الزور وانتزاع السيطرة عليه من قبضة قوات سورية الديمقراطية».

وخلال حديثه للضابط الروسي قال القيادي: «قريباً خلال يومين أو ثلاثة الشيخ نواف البشير قادم من دمشق إلى دير الزور للقاء ضابط روسي، ونحن مجموعة قتالية جاهزون للحرب نطالب باقتحام الخط -أي ريف دير الزور الغربي- وتحرير أراضي سورية شبراً شبراً لأن الكردي لا يملك شيئاً في مناطقنا من حدود العراق حتى الرقة ونحن عشائر لا نرضى بالكردي أو الأميركي والصهيوني، بأن يحكمنا ولسنا بحاجة وأموالهم، ولن نقبل بحكم غير السيد الرئيس بشار الأسد والدولة السورية، ونحن جاهزون للحرب والاقتحام بأي ساعة وأي ثانية»، حسب «المرصد» المعارض.

قوات من الجيش السوري في ريف دير الزور (أ ف ب – أرشيف)

يأتي ذلك بعد يومين من حديث «المرصد» المعارض عن انتشار شريط مصور يظهر عناصر من الجيش العربي السوري ولواء «الباقر» تهدد باقتحام ريف ديرالزور الغربي وتحريره من «قسد»، الأمر الذي دفع الأخيرة في اليوم التالي إلى إغلاق معبر الصالحية شمال مدينة دير الزور الذي يربط بين مناطق سيطرتها ومناطق سيطرة الدولة السورية.

وفي السنوات الأولى للحرب الإرهابية على سورية استغلت تيارات وأحزاب كردية في شمال البلاد الأوضاع وقامت بدعم من الاحتلال الأميركي ودول إقليمية بإقامة ما سمته «الإدارة الذاتية» الكردية في مناطق سيطرتها، على حين تم الإعلان عن تشكيل ميليشيا «قسد» الانفصالية بدعم من «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، في العاشر من تشرين الأول عام ٢٠١٥.

وحولت تلك القوى الكردية نفسها إلى أداة بيد الاحتلال الأميركي وطعم للاحتلال التركي، وكلما ظهرت نيات لدى واشنطن لبيعها في سوق السياسية، كانت تعمل تلك القوى على المسارعة إلى دمشق لإنقاذها، ولكن سرعان ما كانت تنسحب من الحوار مع دمشق عند أول ضغط من سيدها الأميركي.

وأكدت دمشق باستمرار أن مناطق شمال وشمال شرق سورية كغيرها من المناطق ستعود إلى سيادة الدولة السورية سواء بالمصالحة أو العمل العسكري.

من جهة ثانية، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن ميليشيا «قسد»، اعتقلت يوم الجمعة الماضي، ٢٤ شاباً في بلدة سلوك (٧٢ كم شمال مدينة الرقة) شمال شرق سورية، لتجنيدهم في صفوفها ضمن ما تسميه «واجب الدفاع الذاتي»، بعد أن اعتقلت الأربعاء سبعة شبان في قرية الخاتونية غرب الرقة، لتجنيدهم إجبارياً في صفوفها.

ولفتت المواقع إلى أن «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي، نفذ عملية إنزال بمساندة من مسلحي «قسد» مستهدفاً قائد ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع للميليشيا المدعو أحمد الخبيل الملقب بـ«أبو خولة».

وفي ظل حالة الفلتان الأمني المنتشرة في مناطق سيطرة «قسد» بمنطقة الجزيرة، أشارت المواقع إلى أنه في حادثتين منفصلتين بمحافظة الرقة، أطلق مجهولون النار على مسلحين اثنين من «قسد» قتلا على أثره.